

والمعلقة بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء». وشدد على أن المرحلة الثانية من كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتي «يجب أن يبدأ العمل بها سريعاً وأن يكون هدفها واضحاً، وهو إقامة الوطن الفلسطيني والدولة الفلسطينية، وفي هذا الإطار جاءت زيارة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول المبعدين ولقاؤهما المسؤولين في الحكومة والحزب...».

وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٣، صرح مصدر اسرائيلي مأذون، اثر محادثات شيسون وشامير، أن شيسون أكد لشامير مجدداً معارضة فرنسا لأية مبادرة اوروبية في الشرق الاوسط. وفي خطابه الذي ألقاه في الكنيسة، دعا ميتران إلى حوار يفترض الاعتراف المسبق والتبادل والتخلي عن الحرب.

وفي مؤتمره الصحافي، أشار إلى أنه «لا يشاطر الرأي القائل بأن الحكم الذاتي يقدم حلاً للمشكلة الفلسطينية، والتاريخ سيخبرنا فيما بعد...».

وفي حديثه الصحافي، قبل مغادرته مطار تل-أبيب، في ١٩٨٢/٣/٥، قال في حديثه عن مشروع الأمير فهد: «اعتقدت دائماً أنه يد ممدودة من الأفضل قبولها!»؛ لكنه أضاف: «إن المشروع معقد ومن الصعب على اسرائيل قبوله...». كما أكد رفض فرنسا الاعتراف بضم اسرائيل الجولان، وذكر بأنه «شعر في كل مكان من اسرائيل أن ثمة تصميماً على الانسحاب من سيناء».

ملاحظات

يمكننا تلخيص مواقف الحزب الاشتراكي، منذ عام ١٩٧٢ وحتى نهاية زيارة ميتران لإسرائيل، كما يأتي:

— ثبات في تأييد كامل ومطلق لحق اسرائيل في الوجود. وعلاقات صداقة ومشاعر وطيدة مع الحركة الصهيونية والشعب اليهودي.

— التهرب، بعد استلام السلطة، من تحديد موقف واضح من الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا التهرب يعني استمرار موقف اعتماد التفسير الاسرائيلي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وحكاية الحدود الآمنة.

وفي اليوم التالي، طلبت حكومة ألمانيا الغربية إيضاحاً من الحكومة الفرنسية حول تصريحات الوزير، كما تقدمت كل من مصر والأردن ودولة الامارات بطلب إيضاحات. وفي العاشر من الشهر نفسه قال ميتران في حديث تلفزيوني: «لانقلب لعبة مزدوجة في الشرق الأوسط...». وكان شيسون قد أعلن، قبل ذلك بيوم واحد، عن أسفه لإساءة تفسير تصريحاته حول إعلان البندقية.

وبعد إعلان اسرائيل عن ضم الجولان، صدر عن وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤، بيان أعربت فيه عن «مفاجأتها ودهشتها الشديدة» للقرار الاسرائيلي، وأوضحت أن وزير العلاقات الخارجية الفرنسي كلود شيسون لم يبلغ بهذه الخطوة أثناء زيارته الأخيرة للقدس.

وفي ١٩٨١/١٢/١٥، صدر بيان وزراء خارجية الدول الأوروبية العشر (من بينهم فرنسا) وجاء فيه: «إن الوزراء يعربون عن أسفهم الشديد لقرار الحكومة والكنيسة الاسرائيليين بتطبيق القانون الاسرائيلي في مرتفعات الجولان السورية... ان تطبيق القانون والتشريع والإدارة الاسرائيلية في الجولان يشكل ضمّاً ويتناقى مع القانون الدولي، ولذلك فهو من وجهة نظرنا غير مشروع».

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦، صدر عن مجلس الوزراء الفرنسي الذي عقد برئاسة ميتران «أن مجلس الوزراء الفرنسي أبلغ قرار الحكومة الاسرائيلية مد التشريع والإدارة الاسرائيليين إلى الأراضي السورية المحتلة في الجولان، أن الحكومة الفرنسية تندد بهذه المبادرة وتعتبرها مناقضة للقانون الدولي وللأمم المتحدة...». ولكن من الناحية الأخرى، امتنعت فرنسا عن التصويت في مجلس الأمن حول مطالبة الدول العربية برفض عقوبات على اسرائيل كما صوتت معارضة المشروع العربي في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وفي ١٩٨٢/١/٢٠، قال جاك هانتزيجر المسؤول عن العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي الفرنسي: «إن من أهداف زيارة ميتران لإسرائيل محاولة إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين العرب واسرائيل...». و«الحزب الاشتراكي لا يزال يؤيد كاملاً المرحلة الأولى من اتفاقي كامب ديفيد